ورقة علمية

استراتيجيات التعافي المبكر وإعادة إعمار غزة بعد الحرب

د. رائد محمد حلس

شباط/ فبراير 2025

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

جميع إصدارات ومنشورات المركز تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 1

مقدمة 2

أولاً: تحليل خسائر وأضرار غزة جراء الحرب الأخيرة 3

ثانياً: التحديات المحتملة لجهود التعافي المبكر وإعادة الإعمار 8

ثالثاً: استراتيجيات التعافي المبكر وإعادة الإعمار: خريطة طريق لإعادة بناء غزة 22

رابعاً: أدوار الفاعلين الرئيسيين في دعم استراتيجيات التعافي المبكر وإعادة الإعمار 28

خامساً: النتائج والتوصيات 30

استراتيجيات التعافي المبكر وإعادة إعمار غزة بعد الحرب

د. رائد محمد حلس[1]

مقدمة:

لطالما عانت غزة من أزمات متتالية، تركت بصماتها العميقة على النسيج الاجتماعي، والاقتصادي، والبنية التحتية، ومع كل حرب تمرّ بها، تجد غزة نفسها في مواجهة تحديات هائلة تتطلب تدخلات شاملة وسريعة لتحقيق التعافي المبكر وإعادة الإعمار، وتعدُّ الحروب التي شهدتها غزة في السنوات الأخيرة من أكثر الفترات صعوبة، حيث خلّفت أضراراً جسيمة في مختلف القطاعات، بما في ذلك السكن، والصحة، والتعليم، والزراعة، وأثرت بشكل مباشر على حياة سكان القطاع البالغ عددهم أكثر من مليونيْ نسمة.

وفي أعقاب كل حرب، تُثار أسئلة حيوية حول أفضل الاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها لتحقيق التعافي المبكر، وضمان إعادة إعمار فعالة ومستدامة، وترتبط هذه الأسئلة بتحديات استمرار الحصار الإسرائيلي وما يترتب عليه من قيود على دخول المواد الأساسية اللازمة إلى إعادة الإعمار، وكذلك تحديات التمويل اللازم لإعادة الإعمار، بالإضافة إلى التحديات ذات الصلة بحجم الأضرار والخسائر التي لحقت بالبنية التحتية والقطاعات الاقتصادية والقطاعات المدنية الأخرى مثل أضرار القطاع الصحي والتعليمي والخدمات المرتبطة بكل قطاع، ومن ثم تحديات تراكم الأنقاض، وأخيراً التحديات الناجمة عن الأزمات الإنسانية والاجتماعية.

[1] دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، ومختص في الشأن الاقتصادي الفلسطيني، وله العديد من الكتب والدراسات والأبحاث العلمية والتقديرات المنشورة.

في ضوء ذلك، تهدف الدراسة إلى تقييم الأضرار والخسائر البشرية والمادية التي تكبّدها قطاع غزة خلال الحرب، وتقديم تحليل شامل ومنهجي للتحديات التي تواجه جهود التعافي المبكر وإعادة الإعمار، ووضع استراتيجيات للتعافي المبكر وإعادة الإعمار كخريطة طريق لإعادة بناء غزة بعد الحرب.

وستركز الدراسة على محاور متعددة؛ تشمل: تقييم حجم الأضرار والخسائر، وتحديد التحديات المحتملة للتعافي وإعادة الإعمار، ووضع استراتيجيات متكاملة للتعافي المبكر وإعادة الإعمار، وتحليل دور الفاعلين المحليين والدوليين، كما ستتناول الدراسة أهمية تبني نهج تشاركي يضمن تمكين المجتمعات المحلية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد.

وفي ظلّ التغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة، يصبح من الضروري استشراف المستقبل وتطوير رؤى تسهم في تعزيز صمود المجتمع الغزي وتحقيق تنمية مستدامة بعد انتهاء الأزمات، لذلك، تأتي هذه الدراسة كإسهام فكري وعملي يسعى إلى وضع خريطة طريق واضحة تستند إلى تحليل دقيق للواقع والتحديات، مع التركيز على الحلول الإبداعية والابتكارية التي يمكن أن تحقق أثراً ملموساً ومستداماً.

أولاً: تحليل خسائر وأضرار غزة جراء الحرب الأخيرة:

شهدت غزة خلال الحرب الأخيرة موجة غير مسبوقة من الدمار والخسائر التي أصابت مختلف جوانب الحياة، فتأثرت البنية التحتية بشكل كبير، وازدادت معاناة السكان في ظلّ نقص الخدمات الأساسية وانعدام الأمن.

ويأتي هذا التحليل لتقييم الأضرار والخسائر الناجمة عن هذه الحرب، مسلطاً الضوء بين ثناياه على تداعياتها الإنسانية والاقتصادية، ويمثل هذا التحليل خطوة أساسية لفهم حجم التحديات التي تواجهها غزة في مسيرتها نحو التعافي.

1. الخسائر البشرية وتأثيرها الاقتصادي:

منذ 2023/10/7، شنّ الاحتلال الإسرائيلي عدواناً واسع النطاق على قطاع غزة، مستهدفاً البشر والمباني والبنية التحتية الحيوية. تحوّلت المدن إلى أنقاض، وخلّفت القذائف آثارها العميقة على المنازل والجدران وذاكرة الشعب الفلسطيني، أحياء بأكملها أُزيلت، وعائلات بأسرها اندثرت أسماؤها من السجل المدني، وبحسب تقرير صادر عن المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، فإن هذا العدوان، الذي استمر لمدة 470 يوماً، كان كارثياً بكل المقاييس، حيث وُصف بأنه "إبادة جماعية بحقِّ الشعب الفلسطيني"، وقد أسفر عن استشهاد ما لا يقل عن 47,107 أشخاص وإصابة أكثر من 111,147 آخرين، فيما يُعدّ نحو 11 ألف شخص في عداد المفقودين تحت الأنقاض أو في الشوارع.[2]

شكّلت هذه الخسائر البشرية تحدياً جوهرياً للاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، حيث فقدت غزة موردها البشري، الذي يُعدّ الركيزة الأساسية لرأس المال الاجتماعي والتنمية المستدامة، ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انخفض عدد سكان قطاع غزة المقدر لسنة 2024 بنحو 160 ألف شخص مقارنةً بتقديرات سنة 2023، ليصل إلى 2.1 مليون نسمة، منهم أكثر من مليون طفل دون سن الثامنة عشرة، يشكّلون نحو 47% من سكان القطاع.[3]

إن فقدان هذا العدد الكبير من السكان، خصوصاً الأطفال والشباب والنساء، يشكّل ضربة قاسية للاقتصاد الفلسطيني على المدى الطويل، حيث يمثّل المورد البشري المحرك الأساسي للإنتاج والابتكار، كما أن غياب هذا المورد يعني تراجعاً كبيراً في قوة العمل الحالية والمستقبلية، بالإضافة إلى ذلك، تترتب

---

[2] المكتب الإعلامي الحكومي بغزة: 14 ألف مفقود في القطاع جراء الحرب، موقع بوابة الأهرام، القاهرة، 2025/1/23، في: https://gate.ahram.org.eg/News/5081383.aspx

[3] علا عوض، تستعرض: أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2024، وعشية رأس السنة الجديدة 2025، موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، 2024/12/31، في: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5902

على هذه الخسائر أعباء اقتصادية إضافية تتمثل في تلبية احتياجات الأيتام والأسر المتضررة، بالإضافة إلى تكاليف إعادة الإعمار المادية، ونتيجة لذلك، تتعمق الفجوة الاقتصـــادية، مما يزيد من الاعتماد على المســـاعدات الدولية، ويحدّ من قدرة الاقتصـــاد الفلســـطيني على تحقيق الاســـتقلالية والتنمية المستدامة.[4]

2. خسائر البنية التحتية والقطاع الخاص:

تعدّ البنية التحتية والقطاع الخاص ركيزتين أساسيتين لاقتصاد أي مجتمع، حيث يسهمان بشكل مباشر في تحسين جودة الحياة وتعزيز النشاط الاقتصادي. إلا أن حرب الإبادة الجماعية التي شنّها الاحتلال الإســـرائيلي على غزة خلّفت آثاراً كارثية على هذين القطاعين، مما أدى إلى تدمير واســـع النطاق ترك بصماته العميقة على الأفراد والاقتصاد ككل، فقد تعرضت البنية التحتية لدمار شامل، نتج عنه خســـائر هائلة في القطاعين العام والخاص.

ووفقاً لتقديرات البنك الدولي World Bank، تكبّد القطاع الخاص في غزة خســـائر فادحة، حيث أُغلِقت 88% من مؤســـســـاته، في حين دُمِّرَت 66% منها بشكل كامل، وتعرضت 22% لأضرار جزئية، وكان قطاع التجارة والتبادل التجاري من بين الأكثر تضرراً، إذ تأثرت جميع مؤسساته تقريباً، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في قطاع غزة.[5]

وعلى إثر ذلك، شهد الاقتصاد في القطاع تراجعاً ملحوظاً بنسبة 22.5% في سنة 2023 مقارنة بسنة 2022، ليصل الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 2.1 مليار دولار، ومنذ بداية العدوان الإسرائيلي، الذي شمل التوغل البري والقصـــف الجوي والتدمير الكامل للبنية التحتية، توقفت معظم الأنشـــطة

---

[4] رائد حلس، انخفاض عدد السكان في قطاع غزة: أزمة متعددة الأبعاد، صحيفة **الحدث** الاقتصادي، رام الله، 2025/1/2، انظر: https://www.alhadath.ps

[5] البنك الدولي: الحرب تدفع الأراضي الفلسطينية إلى أزمة غير مسبوقة، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، رام الله، 2024/12/16، في: https://www.wafa.ps/Pages/Details/110031

الاقتصـادية، وأدى ذلك إلى تعطيل الحياة الاقتصـادية بشـكل شـبه كامل، وتجدر الإشـارة إلى أن الاقتصاد في قطاع غزة شهد في الربع الأخير من سنة 2023 تراجعاً حاداً بنسبة 81.3% مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة.[6]

أما بالنسبة للقيمة المضافة، فقد تراجعت جميع الأنشطة الاقتصادية بشكل كبير خلال الربع الرابع من سنة 2023، حيث تصدّر قطاع الإنشاءات قائمة القطاعات المتراجعة بنسبة 96%، تلاه قطاع الزراعة بنسبة 93%، ثم الصناعة بنسبة 92%، وأخيراً الخدمات بنسبة 22%.[7]

كما شهد الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة تراجعاً حاداً خلال سنة 2024، حيث أشار الجهاز المركزي للإحصـاء الفلسـطيني إلى أن الاقتصـاد في غزة يواجه أزمة متعددة الأبعاد تشـمل الجوانب الاقتصـادية والاجتماعية والبيئية والصـحية والتعليمية، وقد أدى ذلك إلى انكماش غير مسـبوق في القاعدة الإنتاجية، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنحو 82% مقارنة بسـنة 2023، ليصـل إلى 365.2 مليون دولار في سنة 2024، بعد أن كان 2,100.4 مليون دولار في السنة السابقة.[8]

ولم يقتصـر التأثير على القطاع الاقتصـادي فحسـب، بل امتد ليشـمل البنية التحتية والقطاعات الحيوية الأخرى نتيجة العدوان الجوي والعمليات البرية الإسـرائيلية، مما عمّق الأزمة بشـكل أكبر. فقد لحقت أضـرار واسـعة بمرافق حيوية مثل شـبكات المياه والصـرف الصـحي والنظافة العامة، وقطاع السـكن والمأوى، وشـبكات الطاقة، الوقود والكهرباء والغاز، وكذلك شـبكات النقل والمواصـلات من طرق وجسـور، بالإضافة إلى شبكات الاتصال السلكية واللا سلكية ومنشآتها. هذا التدمير الشامل قد عرقل بشكل

[6] دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، "التقرير السنوي 2023،" رام الله، تموز/ يوليو 2024، انظر: https://www.pma.ps

[7] دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، "تقرير التطورات الاقتصادية، الربع الثالث 2024،" رام الله، كانون الثاني/ يناير 2025.

[8] معالي د. علا عوض، رئيسة الإحصاء الفلسطيني تستعرض الحصاد الاقتصادي للعام 2024 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2025، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، 2024/12/31، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_ForecastingPCBS2024A.pdf

كبير تقديم الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية للسكان المتضررين، مما حوَّل مناطق واسعة إلى أنقاض نتيجة القصف العشوائي.[9]

3. خسائر القطاع الصحي:

عانى القطاع الصحي في قطاع غزة من تدمير وتخريب واسع النطاق، حيث استمر استهداف المنشآت الطبية طوال فترة الحرب الأخيرة، مما أدى إلى تدمير العديد من المستشفيات والمراكز الصحية. هذا التدمير المتواصل أسفر عن خروج العشرات من هذه المنشآت عن الخدمة، مما ترك الآلاف من المرضى والمصابين دون تغطية طبية، وعرّضهم للموت المحقق. ووفقاً للمكتب الإعلامي الحكومي في غزة، فإن قوات الاحتلال أخرجت 34 مستشفى و80 مركزاً صحياً من الخدمة، بينما استهدفت 162 مؤسسة صحية و135 سيارة إسعاف، إضافة إلى ذلك، منعت قوات الاحتلال دخول المواد الطبية والأدوية الضرورية، بما في ذلك الأكفان، ما اضطر الفلسطينيين لاستخدام الأغطية لتكفين الشهداء، في ظلّ الوضع الإنساني الكارثي الذي يعانون منه.[10]

4. خسائر القطاع التعليمي:

يُعدّ القطاع التعليمي من أبرز القطاعات التي تأثرت بشكل كبير جراء الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة، حيث تعرّضت العديد من المنشآت التعليمية للتدمير ولحق بها العديد من الأضرار في المرافق التربوية، مما أسفر عن خسائر جسيمة على مختلف الأصعدة، ووفقاً لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، فقد تمّ تدمير أكثر من 77 مدرسة حكومية بالكامل منذ بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، في

---

[9] نصر عبد الكريم، "تأثير الحرب في الاقتصاد الفلسطيني مع التركيز على الاقتصاد في قطاع غزة،" مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2024، في: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655265

[10] حسين مصطفى، حصاد مر للقطاع الصحي في غزة خلال 2024.. تدمير ممنهج يمارسه الاحتلال، موقع عربي 21، 2024/12/19، انظر: https://arabi21.com

حين تعرضت 191 مدرسة للقصف والتخريب، منها 126 مدرسة حكومية و65 مدرسة تابعة لوكالة الأونروا UNRWA، بالإضافة إلى ذلك، دُمّر أكثر من 51 مبنى تابعاً للجامعات في قطاع غزة بشكل كامل، وتعرض 57 مبنى جامعياً لأضرار جزئية، ما أدى إلى تأثيرات كبيرة على أكثر من 20 جامعة في غزة.[11]

يعكس هذا الواقع القاسي حجم التحديات التي يواجهها قطاع التعليم في فلسطين، ويؤكد على ضرورة التحرك العاجل لإعادة بناء المؤسسات التعليمية وتأهيلها لضمان استمرارية العملية التعليمية.

ثانياً: التحديات المحتملة لجهود التعافي المبكر وإعادة الإعمار:

تواجه جهود التعافي المبكر وإعادة الإعمار في غزة بعد الحرب الأخيرة تحديات كبيرة ومعقدة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يمكن تلخيص هذه التحديات في النقاط التالية:

1. الحصار الإسرائيلي المستمر:

يعاني قطاع غزة منذ سنة 2007 من حصار إسرائيلي مستمر تسبَّب في شلل اقتصادي واسع النطاق وإضعاف الجهود الإنسانية والتنموية، من خلال فرض السلطات الإسرائيلية قيوداً مشددة على إدخال مواد البناء الأساسية وتشديد القيود على حركة الأشخاص والبضائع، لا سيّما بعد كل حرب من الحروب المتكررة على القطاع، مما أسهم في تفاقم الأوضاع الاقتصادية والإنسانية بشكل ملحوظ، وعطّل جهود التعافي

[11] علا عوض، تستعرض: أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2024، وعشية رأس السنة الجديدة 2025، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024/12/31.

وإعادة إعمار الدمار الناتج عن تلك الحروب بشـــكل كبير.[12] ونســـتعرض فيما يلي آثار الحصـــار الإسرائيلي المستمر على جهود التعافي، وعملية إعادة إعمار غزة المحتملة بعد الحرب:

◄ أ. **القيود على المواد الأســاســية:** من المتوقع أن تواجه جهود إعادة الإعمار في قطاع غزة عقبات كبيرة نتيجة القيود المفروضــة على إدخال مواد البناء الأســاســية مثل الإسمنت والحديد، فمنذ فرض الحصار الإسرائيلي على القطاع سنة 2007، أصبحت عملية إدخال هذه المواد شديدة التعقيد، وهو وضـــع تفاقم بشـــكل كبير عقب الأحداث التي بدأت في 2023/10/7، حيث تُبرر الســـلطات الإســرائيلية هذه القيود بحجج أمنية، من خلال إدراجها مواد البناء ومئات المواد الأســاســية الأخرى ضـمن فئة "المواد ذات الاستخدام المزدوج"، مما يعني إمكانية استخدامها لأغراض مدنية ودفاعية، بما في ذلك بناء أنفاق تديرها حركة "حماس"، وتشـــمل المواد المحظورة معدات الحفر، ومواد الإيبوكســـي Epoxy الكيميائية، وقوالب الخرســانة، والإســفلت، والأســلاك الكهربائية، ما يجعل إدخالها إلى غزة خاضـعاً لقرارات إسـرائيلية صـارمة، هذه القيود تُبطئ بشـكل ملحوظ عمليات إعادة الإعمار وتُعقد الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المسـتدامة في القطاع، حيث تسـتمر هذه السـياسـة في إعاقة أي تقدم ملموس نحو التعافي وإعادة البناء.[13]

وبالنظر إلى السياق التاريخي لمراحل ما بعد الحروب في غزة، خصوصاً بعد الحروب الإسرائيلية التي شُـنّت على القطاع في السـنوات 2008–2009، و2012، و2014، و2021، يتضـح أن عمليات إعادة الإعمار كانت تواجه عقبة رئيسـية متمثلة في منع إدخال مواد البناء الأســاســية اللازمة لإتمام عملية الإعمار، فعلى سبيل المثال، عقب الحرب الإسرائيلية سنة 2014، ووفقاً للآلية المعتمدة آنذاك والمعروفة بـــ "آلية سيري لإعادة الإعمار"، سمحت "إسرائيل" بإدخال كميات محدودة جداً من مواد ومعدات البناء عبر المعابر الحدودية التي تسيطر عليها، ومع ذلك، فرضت قيود صارمة على استيراد

[12] رائد حلس، ورقة علمية: "تأثيرات منظومة الحصار الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة وانعكاسات آثاره على الشباب"، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2022، انظر: https://www.alzaytouna.net

[13] إيثان أ. دينسر، إعادة إعمار غزة: معالجة التحدّيات التي تطرحها سياسات البنى التحتية، موقع معهد الشرق الأوسط، واشنطن، 2024/3/12، انظر: https://arabic.mei.edu

بعض المواد الأساسية لعملية إعادة الإعمار، وهي الإسمنت والخشب، اللذين يُعدّان عنصرين حيويين لبناء المنازل والمستشفيات والمدارس، وقد أسفر هذا الحظر عن انخفاض كبير في القدرة على تحقيق تقدم ملموس في إعادة إعمار غزة بعد انتهاء الحرب.[14]

وقد شهدت عملية الإعمار في أعقاب الحرب على غزة سنة 2021 ظروفاً مشابهة، حيث لم يُسمح إلا بإدخال كميات محدودة جداً من مواد البناء بعد انتهاء الحرب، وقد أدى هذا الأمر إلى تعقيد جهود إعادة الإعمار التي تعتمد بشكل كبير على المساعدات، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل تعرضت أعمال البناء الخاصة إلى عرقلة مستمرة، مما أدى إلى بطء شديد في إعادة إعمار ما دمّرته القوات الإسرائيلية خلال الحرب، وبالتالي ظلّت عملية الإعمار تراوح مكانها، محققة إنجازات محدودة لا ترقى إلى حجم وأهمية هذا الملف على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.[15]

وبالتالي، فإن فرض أي قيود على إدخال المواد الأساسية اللازمة لإعادة الإعمار بعد الحرب الأخيرة، كما حدث في تجارب الحروب السابقة التي تعرّض لها القطاع عقب كل عدوان، سيؤدي إلى عرقلة تحقيق تقدم ملموس نحو إعادة الإعمار والتنمية المستدامة، لذلك، يتطلب الأمر السماح بإدخال جميع المواد الأساسية المتعلقة بعملية البناء دون شروط أو عوائق.

◄ **ب. التضييق على حركة الأشخاص والبضائع:** تعدّ القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع عبر معابر قطاع غزة من أكبر العوائق التي ممكن أن تواجه جهود التعافي وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب، خصوصاً وأن القيود المفروضة التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على الوصول منذ أمد بعيد أدّت إلى تقويض اقتصاد غزة، مما

[14] سلطان بركات وفراس مصري، موجز السياسة، "إنعاش إعادة إعمار غزة المتعثرة،" مركز بروكنجز الدوحة، قطر، 2017، ص 8.

[15] مازن العجلة، تحليل سياسات: "إعادة الإعمار في قطاع غزة بعد عام على العدوان الإسرائيلي: الخيارات والسياسات،" موقع المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، رام الله، 2022/6/23، انظر: https://www.masarat.ps

تسبّب في ارتفاع مستويات البطالة وانعدام الأمن الغذائي والاعتماد على المساعدات، وتشمل القيود المفروضة على تسويق البضائع في الضفة الغربية و"إسرائيل"، وإدخال بضائع معينة إلى غزة، ووصول الناس إلى الأراضي الزراعية ومناطق صيد الأسماك في غزة نفسها. ويتعاظم أثر القيود المفروضة على الوصول بسبب الحروب المتكررة التي شنّتها "إسرائيل" على القطاع خلال السنوات الأخيرة، والتي أسفرت عن ضياع الأصول وإصابة أشخاص بإعاقات طويلة الأمد، بالإضافة إلى أزمة الطاقة الحادة التي لم يُوجد لها حلّ منذ سنة 2006.[16]

ووفقاً لتقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian (OCHA) لسنة 2022، شهدت حركة الشاحنات المحملة بالبضائع في قطاع غزة انخفاضاً حاداً بعد تشديد الحصار عقب الحرب الإسرائيلية سنة 2008-2009، حيث بلغ متوسط عدد الشاحنات الخارجة من غزة شاحنتين فقط شهرياً في سنة 2009، وبعد ذلك، شهد الوضع بعض التحسن بعد الحرب الإسرائيلية سنة 2014، حيث أُعيد استئناف النقل التجاري إلى الضفة الغربية، وبدأت الصادرات إلى "إسرائيل" مرة أخرى في آذار/ مارس 2015، وفي تطور لافت، تمّ البدء بتصدير البضائع إلى مصر لأول مرة في آب/ أغسطس 2021، مما أدى إلى ارتفاع متوسط الصادرات الشهرية إلى 787 شاحنة خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2022، مقارنةً بمتوسط شهري بلغ 961 شاحنة قبل فرض الحصار. أما بالنسبة للواردات، فقد بلغ متوسط عدد الشاحنات المحملة بالبضائع التي دخلت غزة نحو 8 آلاف شاحنة شهرياً خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2007، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 30% مقارنةً بالمعدل الشهري المسجل في النصف الأول من سنة 2007 قبل فرض الحصار، يُضاف إلى ذلك أن عدد سكان قطاع غزة قد ارتفع بأكثر من 50% منذ ذلك الوقت، مما زاد من الضغوط الاقتصادية والإنسانية.

[16] مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الدكتور محمود عيسى، استشاري في قضايا الاقتصاد والتنمية، غزة، 2025/1/21.

إلى جانب القيود التجارية، فرضت القوات الإسرائيلية قيوداً صارمة على الوصول إلى المناطق الواقعة على بُعد 300م من السياج الحدودي مع "إسرائيل" داخل قطاع غزة، مما عرقل الأنشطة الزراعية وجعل المناطق الواقعة خارج هذه المسافة عرضة للمخاطر. كما فرضت القوات الإسرائيلية أيضاً قيوداً مشددة على الصيد قبالة سواحل غزة، حيث سمحت للصيادين بالوصول إلى ما يعادل 50% فقط من مناطق الصيد المخصصة لهم بموجب اتفاقيات أوسلو Oslo Accords، مما يحدّ من قدرة القطاع البحري على تلبية احتياجات السكان المحليين.[17]

2. التمويل والدعم الدولي:

يُعدّ التمويل والدعم الدولي أحد أبرز التحديات التي تواجه عملية إعادة إعمار غزة، نظراً لحجم الدمار الكبير الذي تعرض له القطاع. وفقاً لتقديرات البنك الدولي، بلغت تكلفة إعادة الإعمار حتى نهاية كانون الثاني/ يناير 2024 نحو 18.5 مليار دولار، مشيراً إلى أن الأضرار الهيكلية أصابت "جميع قطاعات الاقتصاد"، وقد أوضح التقرير أن أكثر من 70% من التكاليف المقدرة ترتبط بدمار المنازل، فيما تبلغ حصة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للخدمات العامة، كالمياه والصحة والتعليم، نحو 19%، بينما تشكِّل الأضرار في المباني التجارية والصناعية نحو 9%.[18]

وفي تقرير لاحق صدر عن الأمم المتحدة United Nations (UN) في أيار/ مايو 2024، قُدِّر التمويل المطلوب لإعادة الإعمار بين 40 و50 مليار دولار،[19] ومن جهة أخرى، أشار وزير الإسكان الفلسطيني إلى أن هناك تقديرات من مؤسسات دولية، بعضها تعمل داخل القطاع، تُشير إلى أن تكلفة إعادة الإعمار قد

---

[17] ورقة حقائق أساسية: "قطاع غزة | الأثر الإنساني للحصار المتواصل منذ 15 عاماً – حزيران/ يونيو 2022"، موقع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، 2022/6/30، في:
https://www.ochaopt.org/ar/content/gaza-strip-humanitarian-impact-15-years-blockade-june-2022

[18] بيان صحفي: تقييم مشترك للبنك الدولي والأمم المتحدة لأضرار البنية التحتية في غزة، موقع مجموعة البنك الدولي، 2024/2/4، انظر: https://www.albankaldawli.org

[19] Margaret Besheer, UN: Reconstructing Gaza could cost $50 billion, site of Middle East, 2/5/2024, https://www.voanews.com/a/un-reconstructing-gaza-could-cost-50-billion/7595519.html

تصل إلى 60 مليار دولار أو أكثر، وأضاف الوزير أن هذه التقديرات مرشحة للزيادة مع بدء العمل الميداني واكتشاف الحجم الحقيقي للدمار الناتج عن العدوان المنهج.

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه التقديرات لا تشمل تكاليف توفير المساعدات الإنسانية اللازمة لإبقاء السكان على قيد الحياة خلال السنوات المقبلة، كما أن عملية إزالة القنابل غير المنفجرة المنتشرة في قطاع غزة، والتي تصفها دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام United Nations Mine Action Service بأنها "عملية ستستغرق سنوات"،[20] تُضيف عبئاً إضافياً على جهود إعادة الإعمار.

ما يزال من غير الواضح ما إذا كانت الأموال المطلوبة لإعادة الإعمار ستتوفر في وقت قريب. ويتطلب تأمين هذا التمويل عقد مؤتمر دولي لتنسيق الجهود وحشد الموارد اللازمة، وهو أمر يتوقف على توفر الإرادة السياسية والدعم الدولي لتحقيق هذه الغاية.[21]

في ضوء ذلك يمكن القول إن إعادة إعمار قطاع غزة ليست مجرد عملية إنسانية، بل هي أيضاً تحدٍ اقتصادي ضخم يعكس عمق الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والاقتصاد المحلي، كما أن التباين الكبير في تقديرات تكلفة إعادة الإعمار بين التقارير الدولية والمحلية يعكس مدى تعقيد التحدي، ويُشير إلى وجود فجوة معلوماتية قد تؤثر على دقة التخطيط المالي والتنفيذي.

ومن الناحية الاقتصادية، فإن ضخّ استثمارات ضخمة في إعادة الإعمار قد يُسهم في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي إذا ما أُديرت الأموال بطريقة شفافة ومستدامة، ومع ذلك، فإن التركيز الكبير على تمويل البنية التحتية والإسكان دون إعطاء أولوية موازية لإعادة تنشيط القطاعات الإنتاجية، مثل

---

[20] مقابلة مع وزير الأشغال المهندس عاهد بسيسو، وزير الأشغال لـ"الأيام": خطة متكاملة لإعادة الإعمار، صحيفة **الأيام**، رام الله، 2024/9/24، في: https://www.al-ayyam.ps/public/pdfs/2024/09/24/p06.pdf

[21] فراس الطويل، "إعادة إعمار قطاع غزة بعد الحرب: معركة أخرى مع التحديات والتكاليف،" موقع مجلة آفاق البيئة والتنمية الإلكترونية، مركز العمل التنموي – معاً، القدس، العدد 169، 2024/10/1، في: https://www.maan-ctr.org/magazine/article/4371/

الصناعة والزراعة والتجارة، قد يؤدي إلى اقتصاد هشّ يعتمد على المساعدات الخارجية، علاوة على ذلك، فإن الاعتماد شبه الكامل على التمويل الدولي يجعل قطاع غزة عرضة للتقلبات السياسية والاقتصادية العالمية، وبالتالي أي تأخير أو تناقص في المساعدات الدولية قد يُطيل أمد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في القطاع، مما يضع ضغوطاً إضافية على السكان ويزيد من معدلات البطالة والفقر.[22]

لذلك، ينبغي أن تشمل جهود إعادة الإعمار استراتيجية اقتصادية شاملة تعمل على تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية، وتقليل الاعتماد على الواردات، وإيجاد فرص عمل طويلة الأمد. وفي هذا السياق، فإن عقد مؤتمر دولي للمانحين يجب أن يركّز على إيجاد حلول تمويلية مستدامة، مثل برامج القروض الميسرة، والشراكات مع القطاع الخاص، وآليات مبتكرة لضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية المخصصة للإعمار.[23]

3. البنية التحتية المدمرة: تدمير شامل وآثار مستدامة:

تعرّض قطاع غزة لأضرار جسيمة أصابت البنية التحتية الحيوية والخدمات الأساسية نتيجة العدوان الإسرائيلي، مما أدى إلى تدهور كبير في سبل العيش وظروف الحياة اليومية للسكان، لم يقتصر هذا الدمار الشامل على تعطيل الخدمات الضرورية فحسب، بل امتد ليقوِّض قدرة السكان على الحفاظ على كرامتهم الإنسانية ومستويات معيشتهم الأساسية.

في هذا السياق، وصفت المؤسسات الدولية حجم الضرر الذي لحق بالأصول الثابتة في القطاع بأنه كارثي وغير مسبوق، مما يعكس التحديات المتزايدة أمام جهود التعافي وإعادة

---

[22] جلسة نقاش، "مجموعة بؤرية"، الفئة المستهدفة عدد 11 من الخبراء والمختصين في مجال الاقتصاد والتنمية ونخب مجتمعية، غزة، 2025/1/20.

[23] مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الدكتور محمود عيسى، غزة، 2025/1/21.

الإعمار وضمان استدامة الحياة، حيث أشار البنك الدولي، إلى أن البنية التحتية في غزة تعرضت لتدمير واسع النطاق خلال هذا العدوان، كما تضررت 88% من المنشآت الاقتصادية، ودُمّرت 70% من الطرق بشكل كامل، بالإضافة إلى أن 90% من المنازل تعرضت للدمار الشامل، وكذلك لحقت أضرار جسيمة بـ 80% من المنشآت التجارية، كما أدى تدمير محطة توليد الكهرباء وانقطاع الوقود إلى توقف النشاط الاقتصادي بالكامل، مما دفع السكان إلى الاعتماد على مولدات الديزل المكلفة وغير المستدامة كمصدر بديل للطاقة، مما يفاقم من معاناتهم ويُعيق جهود التعافي وإعادة الإعمار.[24]

وتتفق آراء الخبراء والمختصين في قضايا الاقتصاد والتنمية المشاركين في جلسة النقاش "المجموعة البؤرية" مع ما ورد في تقرير البنك الدولي بشأن الآثار الخطيرة لتدمير البنية التحتية الحيوية خلال هذه الحرب، مثل تدمير الطرق، والمنازل، والمنشآت الاقتصادية، وأكدوا أن الدمار الشامل للبنية التحتية أدى إلى تراجع كبير في الإنتاجية المحلية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وعلى الصعيد الاجتماعي، أشاروا إلى أن تعطيل الخدمات الأساسية، كالكهرباء والمياه في أثناء هذا العدوان، أسهم في زعزعة الاستقرار المجتمعي، ودفع السكان إلى اللجوء إلى بدائل مكلفة وغير مستدامة، أما فيما يتعلق بتكاليف الفرص الضائعة، فقد أوضحوا أن حجم الدمار الواسع والشامل للبنية التحتية يُعيق جهود التعافي المبكر وإعادة الإعمار على المدى القريب نتيجة أن آثار الدمار تتجاوز الخسائر المادية الحالية لتشمل فقدان فرص النمو والتطور الاقتصادي على المدى البعيد.[25]

---

[24] البنك الدولي: الاقتصاد الفلسطيني في مهب الريح: خسائر فادحة وتحديات غير مسبوقة، موقع شبكة فلسطين الإخبارية "PPN"، 2025/1/17، انظر: https://pnn.ps

[25] جلسة نقاش 1، "المجموعات المركزة"، الفئة المستهدفة عدد 11 من الخبراء والمختصين في مجال الاقتصاد والتنمية ونخب مجتمعية، غزة، 2025/1/20.

وتجدر الإشارة إلى أن الدمار الشامل الذي لحق بالبنية التحتية في غزة خلال العدوان الأخير، لم يكن المرة الأولى بل هو تكرار لما تعرض له القطاع سابقاً نتيجة أربعة اعتداءات عسكرية شنّتها "إسرائيل" على مدى 17 عاماً الماضية؛ في السنوات 2008، و2012، و2014، و2021، إضافة إلى هجمات متفرقة أخرى، حيث أسفرت هذه الاعتداءات عن خسائر اقتصادية جسيمة، تمثّلت في تدمير الوحدات السكنية والمنشآت الحيوية المملوكة لسكان القطاع، وقد بلغت الأضرار والخسائر الناجمة عن الاعتداءات العسكرية في السنوات 2008، و2012، و2014، و2021، نحو 7,363 مليون دولار، وكما هو موضح في الشكل رقم 1.

شكل رقم 1: الخسائر والأضرار التي لحقت بالقطاعات الاقتصادية (بالمليون دولار)[26]

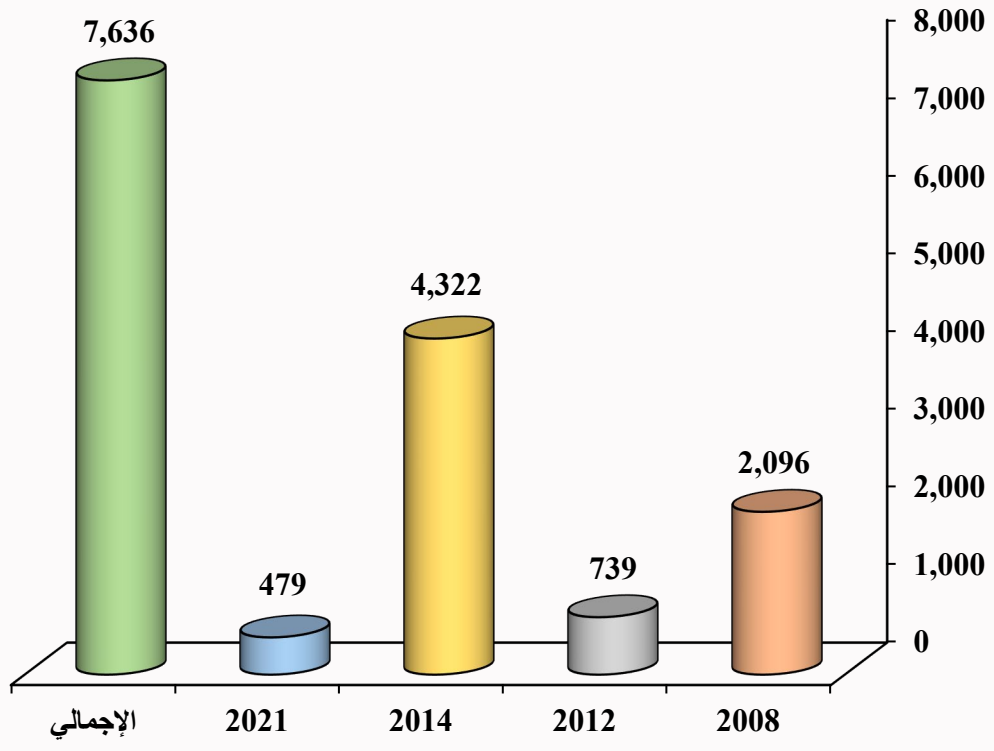

[26] رائد حلس، "تطور الاقتصاد الفلسطيني من التبعية الاقتصادية مع اقتصاد الاحتلال إلى الانفكاك،" **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني، رام الله، العدد 62-63، 2022، ص 63، في:
https://drive.google.com/file/d/1Am-pUAr-VkrurxZ36c98kUt0qoqUVcAd/view

في ظلّ الدمار الواسع والشامل الذي لحق بالبنية التحتية خلال العدوان الأخير والاعتداءات العسكرية السابقة، يمكن القول إن التحديات التي تواجه التعافي وإعادة الإعمار في قطاع غزة تتجاوز مجرد إعادة بناء البنية التحتية، لتشمل مواجهة العوائق الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأمد، فمن جهة، يؤدي تدمير المنشآت الاقتصادية إلى تعطيل القطاعات الإنتاجية الرئيسية، مما يعمّق أزمة البطالة والفقر ويزيد الاعتماد على المساعدات الإنسانية، ومن جهة أخرى، تتطلب إعادة الإعمار تمويلاً ضخماً يفوق القدرات المحلية، مع الأخذ في الاعتبار التحديات التي أشرنا لها سابقاً والتي تتمثل في الحصار الاقتصادي والقيود المفروضة على دخول المواد اللازمة للإعمار.

علاوة على ذلك، فإن تكلفة الفرص الضائعة نتيجة تراجع الإنتاجية وغياب بيئة اقتصادية مستقرة تفاقم من صعوبة التعافي، حيث تؤدي هذه الخسائر إلى تقليص الإمكانات التنموية المستقبلية للقطاع، مما يحول دون تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وبالنظر إلى الارتفاع المستمر في عدد السكان، فإن الفشل في معالجة هذه التحديات بشكل جذري سيؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ويزيد من حدّة المعاناة اليومية للسكان.[27]

لذلك، فإن التعافي الاقتصادي في قطاع غزة لا يمكن أن يقتصر على إعادة الإعمار المادي فحسب، بل يجب أن يترافق مع سياسات واستراتيجيات تنموية شاملة تهدف إلى تحفيز الإنتاج المحلي، وإيجاد فرص عمل مستدامة، وتعزيز الشراكات الدولية، وضمان الوصول إلى الموارد اللازمة لإعادة بناء بنية تحتية قادرة على الصمود أمام الأزمات المستقبلية.

[27] جلسة نقاش "مجموعة بؤرية"، الفئة المستهدفة عدد 11 من الخبراء والمختصين في مجال الاقتصاد والتنمية ونخب مجتمعية، غزة، 2025/1/20.

4. تراكم الأنقاض:

يمثّل تراكم ملايين الأطنان من الأنقاض أحد أبرز التحديات التي تُعيق جهود إعادة الإعمار، حيث تحتوي هذه الأنقاض غالباً على مخلفات حرب خطرة، بما في ذلك الذخائر غير المنفجرة، والألغام المزروعة، ومخابئ الأسلحة المهجورة، وغيرها من المتفجرات القابلة للانفجار، وتشكل هذه المخلفات تهديداً كبيراً لسلامة الأفراد، وتزيد من تعقيد عمليات إعادة الإعمار وتأخيرها.[28]

في هذا السياق، تُشير التقارير إلى أن الحرب على غزة خلّفت نحو 42 مليون طن من الأنقاض، ما يعادل ملء أكثر من 1.3 مليون شاحنة، وتقدر التكلفة الإجمالية لإزالة هذا الركام بأكثر من 700 مليون دولار،[29] وبحسب تقديرات الأمم المتحدة بأن العملية قد تستغرق نحو 14 عاماً لإزالة الأنقاض والقنابل غير المنفجرة.[30]

وتجدر الإشارة إلى أن عملية إزالة الركام تتطلب جهوداً مكثّفة تشمل استخدام المعدات الثقيلة وتوظيف عاملين متخصصين، إلا أن وجود آلاف الأطنان من الذخائر غير المنفجرة المنتشرة في جميع أنحاء القطاع يجعل العملية أكثر تعقيداً، إذ يجب التعامل معها بأمان قبل الشروع في إزالة الحطام، خصوصاً وأن الأنقاض في القطاع ليست مجرد نفايات بناء عادية، بل تحتوي على مواد خطرة مثل المخلفات العسكرية، والمواد المشعة، ومئات آلاف الأطنان من الأسبستوس Asbestos السام،

---

[28] مازن العجلة ومحمود عيسى، "دراسة حقلية عنوان: التداعيات الاقتصادية للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وكلفة إعادة الإعمار،" مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقلية، غزة، كانون الأول/ ديسمبر 2024، ص 117، انظر: https://phoenix-center.ps

[29] فراس الطويل، "إعادة إعمار قطاع غزة بعد الحرب: معركة أخرى مع التحديات والتكاليف،" مجلة آفاق البيئة والتنمية الإلكترونية، العدد 169، 2024/10/1.

[30] Middle East crisis live: Egypt, Israel, Gaza ceasefire talks, *The Guardian* newspaper, 26/4/2024, https://www.theguardian.com/world/live/2024/apr/26/middle-east-crisis-live-egypt-israel-gaza-ceasefire-talks?page=with:block-662bb2698f08ed089db3af91

ومعادن ثقيلة، إضـــافة إلى مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور Polychlorinated Biphenyls (PCBs) وغيرها من الملوِّثات العضوية الثابتة.[31]

لذلك، فإن معالجة هذا التحدي يتطلب جهوداً مكثفة على المســـتويين المحلي والدولي، مع وضـــع اســـتراتيجيات شـــاملة تدمج بين إزالة الأنقاض، والتخلص الآمن من المخلفات المتفجرة، وإعادة تأهيل المناطق المتضـــررة، بما يضـــمن اســـتعادة الحياة الطبيعية وتحقيق الأمن والاســـتقرار في المنطقة.

5. الأزمات الإنسانية والاجتماعية:

تشكّل الأزمات الإنسانية والاجتماعية تحدياً كبيراً أمام جهود التعافي وإعادة الإعمار بعد الحرب على قطاع غزة، ومن أبرز هذه الأزمات:

- **انهيار المنظومة الاقتصادية في قطاع غزة:** خلّفت الحرب الإسرائيلية على غزة كارثة اقتصادية غير مسـبوقة أدّت إلى تقلص القاعدة الإنتاجية وتشـوّه الهيكل الاقتصـادي بشـكل كبير، وقد تراجع إسـهام قطاع غزة في الناتج الإجمالي للاقتصـاد الفلسـطيني إلى أقل من 5%، بعدما كان يشـــكل نحو 17% قبل 2023/10/7. ووفقاً للتقديرات الأولية الصـــادرة عن الجهاز المركزي للإحصـاء الفلسـطيني، شـهد الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة انكماشـاً حاداً تجاوز 85% مقارنة بمســـتواه قبل تلك الأحداث، كما ارتفعت معدلات البطالة إلى مســـتويات قياســـية وصـلت إلى 80%،[32] فيما غرق السـكان في دائرة الفقر بشـكل كامل، بناءً على مفهوم الفقر متعدد الأبعاد، وبحسب تقرير صادر عن البنك الدولي، أصبحت نسبة الفقر في القطاع تصل إلى 100%.[33]

---

[31] جورج كرزم، "التقارير الدولية حول السنوات الطويلة اللازمة لإزالة الأنقاض وإعادة الإعمار في قطاع غزة والتكلفة الخيالية المفترضة مضخمة ومبالغ بها!،" مجلة آفاق البيئة والتنمية الإلكترونية، العدد 169، 2024/10/1.

[32] علا عوض، تستعرض: أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2024، وعشية رأس السنة الجديدة 2025، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024/12/31.

[33] البنك الدولي: 100% من سكان قطاع غزة يعانون من الفقر، موقع سكاي نيوز عربي، 2024/9/26، انظر: https://www.skynewsarabia.com

هذه الأرقام الكارثية تكشف عن حجم التحديات الهائلة التي تواجه جهود التعافي وإعادة الإعمار، بدءاً من إعادة بناء البنية التحتية الأساسية، ومروراً بإحياء القطاعات الإنتاجية، وصولاً إلى تخفيف المعاناة الإنسانية واستعادة كرامة السكان المتضررين.

- **النزوح الداخلي**: يمثّل النزوح الداخلي في قطاع غزة أحد أبرز المآسي الإنسانية الناتجة عن الحرب الحالية، حيث تسبّب القصف والدمار في أكبر موجة نزوح داخلي شهدها القطاع على مدار 470 يوماً، حيث أجبرت مئات الآلاف من الأسر على مغادرة منازلها. ووفقاً لتقديرات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، بلغ عدد النازحين داخل القطاع نحو 1.9 مليون شخص، أي ما يزيد عن 80% من إجمالي سكان القطاع، من بين هؤلاء، يعتمد مليون فلسطيني على 99 منشأة تابعة للوكالة كملاجئ مؤقتة في مناطق وسط غزة وخانيونس ورفح جنوب القطاع.[34]

وعلى الرغم من دخول وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ، يبقى النزوح الداخلي عائقاً كبيراً أمام جهود التعافي وإعادة الإعمار، إذ تستمر آلاف الأُسر في معاناتها من التشرد بسبب تدمير منازلها والبنية التحتية في مناطقها الأصلية، ويُضاف إلى هذه التحديات النقص الحاد في المساكن القادرة على استيعاب هذا العدد الكبير من الأُسر النازحة، مما يضع المجتمع أمام معضلة مركبة.[35]

لحلّ هذه الأزمة، تبرز الحاجة إلى حلول مبتكرة وخلّاقة، يمكن التفكير في إنشاء وحدات سكنية مؤقتة تعتمد على تقنيات البناء السريع مثل المنازل الجاهزة Prefab Houses أو الهياكل القابلة للتفكيك وإعادة الاستخدام، مع تصميمها بحيث لا تعرقل عمليات إزالة الركام وإعادة الإعمار،

---

[34] الأونروا: أكثر من 80 % من سكان قطاع غزة نزحوا داخلياً منذ بدء الحرب، موقع صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 2024/12/4، انظر: https://aawsat.com

[35] جلسة نقاش "مجموعة بؤرية"، الفئة المستهدفة عدد 11 من الخبراء والمختصين في مجال الاقتصاد والتنمية ونخب مجتمعية، غزة، 2025/1/20.

كما يمكن الاستفادة من المساحات المفتوحة بشكل مؤقت وإقامة تجمعات سكنية منظمة مزودة بالخدمات الأساسية، ومن الضروري أن تترافق هذه الجهود مع خطط لإعادة الإعمار تراعي إعادة دمج النازحين في مجتمعاتهم الأصلية بمجرد تهيئة الظروف المناسبة، بما يضمن تحقيق الاستقرار المستدام على المدى الطويل.[36]

- **الأثر النفسي والاجتماعي**: تسبَّبت الحرب على غزة في أزمات نفسية واجتماعية عميقة لدى السكان، نتيجة لما تعرضوا له من تجارب قاسية ومشاهد مأساوية، أبرزها القصف العنيف، والدمار الشامل، وفقدان الأحبة، والتهجير القسري، هذه المآسي تركت بصماتها على الصحة النفسية، حيث يعاني العديد من السكان من اضطرابات مثل القلق، والاكتئاب، والصدمات النفسية الحادة، واضطرابات النوم، وضعف التركيز، وصعوبة التفاعل الاجتماعي، والخوف المستمر.[37]

هذه الآثار النفسية لا تؤثر فقط على الأفراد، بل تمثّل تحدياً كبيراً أمام جهود التعافي وإعادة الإعمار، حيث تضعِف من قدرة السكان على المشاركة الفاعلة في إعادة بناء مجتمعهم واستعادة حياتهم الطبيعية، كما إن معالجة هذه الأزمات النفسية والاجتماعية تُعدّ خطوة أساسية لتجاوز التحديات التي تواجه عملية التعافي الشاملة وضمان استدامتها.[38]

كانت تلك التحديات أبرز العقبات التي ستواجه جهود التعافي المبكر ومسار إعادة الإعمار، وقد تُضاف إليها تحديات أخرى مع مرور الوقت، تتنوع هذه الصعوبات بين محدودية الموارد المالية، وغياب التخطيط الاستراتيجي المتكامل، والتنسيق بين الجهات المعنية، بالإضافة إلى التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية التي خلّفتها الأزمة، كما أن تعقيد الأوضاع الميدانية وصعوبة الوصول إلى المناطق المتضررة قد يزيد من تعقيد عملية التنفيذ، ومن الضروري تطوير استراتيجيات مرنة ومتكاملة لمواجهة هذه

---

[36] المرجع نفسه.

[37] محمد الخطيب، الدعم النفسي في غزة جزء أساسي من التعافي والتعويض، موقع وكالة عمون الإخبارية، 2025/1/21، في: https://www.ammonnews.net/article/899011

[38] مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الدكتور خالد حميد، باحث متخصص في الإرشاد التربوي والصحة النفسية ومحاضر في جامعة الأقصى، غزة، 2025/1/22.

العقبات، مع التركيز على تعزيز الشراكات المحلية والدولية وضمان الشفافية لتحقيق تعافٍ مستدام وإعادة إعمار فعّالة.

ثالثاً: استراتيجيات التعافي المبكر وإعادة الإعمار: خريطة طريق لإعادة بناء غزة:

تُعدّ استراتيجيات التعافي المبكر وإعادة الإعمار أساسية في وضع خريطة طريق لبناء مستقبل مستدام ومزدهر لقطاع غزة بعد الحرب الأخيرة التي تعرض لها، وتسعى هذه الاستراتيجيات إلى تعزيز الاستجابة الفورية لاحتياجات السكان، مع التركيز على إصلاح البنية التحتية الأساسية، ودعم سبل العيش، وتعزيز المرونة المجتمعية، كما تتضمن التخطيط طويل الأمد لإعادة بناء المؤسسات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويُمثّل هذا النهج الشامل أساساً لإعادة بناء غزة بطريقة تضمن تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستقرار.

1. استراتيجية التعافي المبكر:

تعتمد استراتيجية التعافي المبكر على تحقيق توازن دقيق بين تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وتعزيز التنمية المستدامة، حيث تركز على الأولويات الأكثر إلحاحاً لضمان استقرار السكان المتضررين من الحرب وتهيئتهم لمرحلة إعادة الإعمار.

وتشمل هذه الأولويات توفير الاحتياجات الأساسية، مثل تأمين الغذاء والدواء والمأوى للأُسر المتضررة، بالإضافة إلى تحسين الخدمات الصحية الطارئة لعلاج الجرحى ورعاية المرضى. كما تسعى الاستراتيجية إلى إعادة بناء المنازل المدمّرة من خلال حلول سريعة كالمنازل المؤقتة، مع إيلاء اهتمام خاص لتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل المياه والكهرباء، عبر إصلاح شبكات الإمداد بشكل عاجل لتلبية احتياجات السكان واستعادة الحياة الطبيعية بأسرع وقت ممكن.[39]

[39] مقابلة شخصية أجراها الباحث مع المهندس زهير الشاعر، مهندس مختص في مجال التخطيط العمراني وخبير في مجال إعادة الإعمار، غزة، 2025/1/25.

كما تسعى هذه الاستراتيجية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء الثقة في المجتمعات المتضررة من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد الذين تحمّلوا آثار الحرب القاسية على مدار 470 يوماً، ولتحقيق هذا الهدف، يتطلب الأمر تنسيقاً فعّالاً بين الحكومة الفلسطينية والمنظمات الدولية والجمعيات المحلية لضمان تحقيق نتائج مستدامة تُلبي احتياجات السكان بكفاءة.[40]

وفي هذا الصدد، أكّد المتحدث باسم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة على أهمية استغلال وقف إطلاق النار كفرصة لإيصال المساعدات الإنسانية العاجلة، حيث صرّح قائلاً: "علينا أن نستفيد من هذه الفرصة إلى أقصى حدّ، الجوع ينتشر، والناس بلا مأوى، والأمراض والإصابات متفشية، والأطفال منفصلون عن أسرهم، وسحابة من الصدمات النفسية تخيّم على غزة". وشدّد على ضرورة التركيز على أولويات تشمل تقديم المساعدات الغذائية، وتشغيل المخابز، وتعزيز خدمات الرعاية الصحية، وتزويد المستشفيات بالمستلزمات الضرورية، وإصلاح شبكات المياه، وتوفير مواد لإعادة تأهيل الملاجئ ومراكز الإيواء للأسر التي دمّرت منازلها، وإطلاق جهود لمِّ شمل الأُسر.[41]

لا تقتصر هذه الجهود على كونها استجابة طارئة فحسب، بل تُشكّل الأساس لمرحلة التعافي الشامل وبناء مستقبل أكثر استقراراً وأماناً لسكان غزة.

2. استراتيجية التخطيط لإعادة الإعمار: رؤية شاملة لتعزيز التنمية والاستقرار:

تمثّل عملية إعادة الإعمار في قطاع غزة فرصة استراتيجية لتجاوز تحديات الحاضر وتحقيق التعافي المستدام. فقد عانى القطاع على مدار 17 عاماً من أزمات متتالية شملت خمسة حروب إسرائيلية مدمّرة، كان آخرها الحرب الأخيرة التي تسبّبت في دمار شبه كامل للمباني السكنية والبنية التحتية الاقتصادية، ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة، تراجعت التنمية في غزة بجميع مكوناتها، بما في ذلك الصحة والتعليم والاقتصاد والبنية التحتية، إلى مستوى يعادل تأخراً قدره 40 عاماً، مما يعني ذهاب عقود من

---

[40] مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الأستاذ شادي خضير، مدير البرامج بجمعية الفجر الشبابي الفلسطيني، خانيونس، 2025/1/22.

[41] الأمم المتحدة: زيادة تدفق المساعدات إلى غزة في ظل تعقيدات هائلة، موقع أخبار الأمم المتحدة، 2025/1/21، انظر: https://news.un.org

الجهود والاستثمارات أدراج الرياح،[42] وفي ظلّ هذا الواقع، أصبح من الضروري وضع خطة شاملة تعكس رؤية وطنية طموحة، تهدف إلى تحقيق التعافي وإعادة البناء على أسس صلبة ومستدامة.

تتطلب هذه الخطة تشكيل مجلس أو هيئة وطنية متخصصة للإشراف على جهود التعافي وإعادة الإعمار، مع تفعيل لجان تنسيقية محلية متخصصة لدعم العمل الإنساني والإغاثي، بالإضافة إلى إنشاء هيئات مستقلة مماثلة في الضفة الغربية، ومن المهم اعتماد آلية فعّالة للتواصل والتنسيق، تركز على المناطق الأكثر تضرراً، ولا سيّما شمال الضفة الغربية، وينبغي أن تكون هذه الجهود تحت مظلّة حكومة فلسطينية واحدة متفق عليها من جميع الأطراف، وتحظى بالدعم العربي والدولي لضمان نجاحها.[43]

تشمل الخطة صياغة رؤية وطنية فلسطينية شاملة لـ"اليوم التالي"، تعتمد على توافق الأطراف المختلفة، وتحدِّد المبادئ الأساسية للإغاثة وإعادة الإعمار، كما تستفيد هذه الرؤية من التجارب المحلية والدولية الناجحة لتطوير آليات رقابية تضمن كفاءة التنفيذ وشفافيته، وتُولي الخطة أهمية خاصة لتسريع وتيرة التعافي المبكر وإعادة الإعمار، مما يسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص عمل جديدة، إلى جانب تقديم حلول عاجلة وآمنة لإيواء الأسر النازحة مؤقتاً.[44]

في النهاية، يمهّد هذا التوجه الطريق نحو إعادة بناء مستدامة للمنازل والبنية التحتية، مما يسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي على المدى البعيد، ويعزّز قدرة المجتمع على مواجهة التحديات المستقبلية بثقة وصلابة.

---

[42] الأمم المتحدة تُقدّر كلفة إعادة إعمار غزة، موقع وكالة معا الإخبارية، رام الله، 2024/5/2، في: https://www.maannews.net/news/2116572.html

[43] مازن العجلة ومحمود عيسى، "دراسة حقلية عنوان: التداعيات الاقتصادية للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وكلفة إعادة الإعمار،" مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقلية، غزة، كانون الأول/ ديسمبر 2024، ص 138.

[44] المرجع نفسه.

3. استراتيجية تعزيز التنمية المستدامة لتحقيق التعافي وإعادة الإعمار:

تركّز هذه الاستراتيجية على دمج التنمية المستدامة مع تلبية الاحتياجات العاجلة لقطاع غزة المدمر، من خلال خطوات عملية وشاملة، تشمل بناء مدارس جديدة وتعزيز التعليم المهني والتقني لتلبية متطلبات سوق العمل المتجدد، والاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، وخصوصاً الطاقة الشمسية، لتقليل الاعتماد على الوقود المستورد، كما تُعنى بتطوير بنية تحتية مستدامة عبر إنشاء شبكات مياه وصرف صحي تعتمد على تقنيات تقلّل الهدر وتدعم كفاءة الاستخدام. ولتعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين الأوضاع الاقتصادية، يتمّ اعتماد برامج توظيف مؤقتة تشغّل المتضررين في مشاريع إعادة الإعمار، مما يرفع من مهاراتهم ويعزز دخولهم، ولتحقيق توازن فعّال بين الإغاثة والتنمية، يتم دمج خطط قصيرة المدى، مثل إعادة بناء المساكن، بأهداف طويلة المدى، كتوفير الوظائف وتحسين البنية التحتية، ويعتمد ذلك على التعاون مع مؤسسات متخصصة وخبراء في التنمية المستدامة، إلى جانب توظيف التكنولوجيا لإدارة التبرعات وتوزيعها بفعالية بناءً على احتياجات دقيقة، مما يضمن تعافياً مستداماً ومتوازناً.[45]

4. استراتيجية الإنعاش الاقتصادي لإعادة الإعمار:

تهدف استراتيجية الإنعاش الاقتصادي إلى تحويل التحديات الناتجة عن الحرب إلى فرص تنموية مستدامة، من خلال التركيز على إعادة بناء البنية التحتية الحيوية وتفعيل القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل الزراعة، والصناعات التحويلية، والخدمات.

حيث تُعدّ عملية الإنعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار في قطاع غزة فرصة محورية لإرساء أسس تنمية مستدامة تُحسِّن من الظروف المعيشية للسكان، ولتحقيق ذلك، يجب أن تكون هذه الجهود بقيادة فلسطينية، مع تنسيق فعّال بين السلطة الوطنية الفلسطينية، والفصائل الوطنية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، كما يتطلب ذلك الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة وتعزيز القدرات المحلية لتحقيق تنمية ذاتية مستدامة، وتركز استراتيجية الإنعاش الاقتصادي على أولويات أساسية تشمل

[45] مقابلة شخصية أجراها الباحث مع المهندس زهير الشاعر، غزة، 2025/1/25.

إعادة بناء البنية التحتية، وتكامل القطاعات المختلفة؛ مثل المياه، والصرف الصحي، والإسكان، والنقل، والطاقة، بما يضمن تخطيطاً حضارياً منظّماً ومستداماً، إلى جانب ذلك، تُعطى الأولوية لتعزيز الاقتصاد المحلي من خلال إيجاد فرص عمل واسعة النطاق، وتفعيل القطاعات الاقتصادية الحيوية.[46]

يُعدّ هذا النهج أساسياً لضمان إسهام المساعدات الخارجية في دعم الاستقلال الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على المساعدات طويلة الأمد، مما يمهّد الطريق نحو بناء اقتصاد قوي ومستدام يُعزّز مناعته في مواجهة الأزمات المستقبلية.

5. استراتيجية توظيف التقنيات الرقمية:

تمثّل استراتيجية توظيف التقنيات الرقمية الحديثة والناشئة فرصة استثنائية لتعزيز جهود التعافي المبكر وإعادة الإعمار في غزة، من خلال استخدام أدوات مثل التوأمة الرقمية والميتافيرس Metaverse، حيث يمكن إنشاء نماذج ثلاثية الأبعاد دقيقة تُظهر تفاصيل المناطق الأكثر تضرراً، مما يُسهم في تخطيط عمليات الإعمار بدقة تصل إلى مستوى الأحياء، كما تتيح هذه التقنيات تحسين إدارة إدخال مواد البناء وتنسيق العمل بين الفرق الدولية عبر بيئات افتراضية مشتركة، ما يعزّز الشفافية ويحدّ من التعديلات غير المخططة، إضافة إلى ذلك، يمكن استثمار هذه التقنيات للتعامل مع الآثار المتزايدة للتغير المناخي، مستندة إلى تجارب ناجحة في تطوير مدن مقاومة لتغير المناخ حول العالم، وعلى الرغم من أن تنفيذ هذه الحلول يتطلب تمويلاً وتنسيقاً دولياً مكثفاً، إلا أن الفوائد التي تقدمها، من تسريع إعادة الإعمار إلى تحسين كفاءة العمليات، تجعلها استثماراً مستداماً وضرورياً لمستقبل غزة.[47]

---

[46] نصر عبد الكريم، "تأثير الحرب في الاقتصاد الفلسطيني مع التركيز على الاقتصاد في قطاع غزة،" مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2024.

[47] إيثان أ. دينسر، إعادة إعمار غزة: معالجة التحدّيات التي تطرحها سياسات البنى التحتية، معهد الشرق الأوسط، 2024/3/12.

6. استراتيجية استخدام مواد البناء المستدامة:

تّشكّل استراتيجية استخدام مواد البناء المستدامة فرصة محورية ضمن استراتيجيات التعافي المبكر وإعادة إعمار غزة بعد الحرب، وترتكز هذه الاستراتيجية على تقليل الاعتماد على الخرسانة التقليدية، التي تواجه قيوداً صارمة على استيرادها بفعل السيطرة الإسرائيلية، إضافةً إلى تأثيرها البيئي السلبي، المتمثل في الاستهلاك الكبير للطاقة والانبعاث المكثف لغازات الدفيئة.

وفي سياق السعي إلى حلول مبتكرة، يمكن أن يسهم اعتماد تقنيات ومواد بناء مستدامة في تسريع عملية الإعمار وتعزيز استدامتها. ومن بين هذه الابتكارات، تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد لبناء المنازل، التي تقدّم بدائل فعّالة من حيث الوقت والتكلفة، كما تشمل البدائل المستدامة مواد مثل الفيروك Ferrock والآشكريت Ashcrete، اللتين تعتمدان على إعادة تدوير المخلفات الصناعية لتطوير مواد بناء تتميز بمتانتها العالية وتأثيرها البيئي المنخفض مقارنةً بالخرسانة التقليدية.[48]

لا تقتصر فوائد هذه الحلول على تسريع إعادة البناء فحسب، بل تمتد إلى تعزيز قدرة غزة على التكيّف مع التغيرات المناخية المستقبلية، ما يجعلها جزءاً أساسياً من رؤية شاملة لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة لسكان القطاع.

7. استراتيجية استثمار ما بعد الحرب:

تسعى هذه الاستراتيجية إلى تحويل تحدِّيات ما بعد الحرب إلى فرص استثمارية مستدامة تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غزة، ولتحقيق ذلك، ينبغي العمل على رفع القيود المفروضة على القطاع، وتسهيل الحركة التجارية، وإنشاء بنية تحتية اقتصادية متكاملة تشمل تطوير ميناء بحري ومطار جوي يدعمان الاقتصاد المحلي ويُسهِمان في تعزيز التواصل مع العالم الخارجي، وتركّز الاستراتيجية أيضاً على استغلال الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز في المياه الإقليمية لغزة، كأحد أعمدة التنمية الاقتصادية المستقلة. إلى جانب ذلك، ينبغي تطوير مشاريع استراتيجية في

[48] المرجع نفسه.

مجاليْ المياه والطاقة لضمان استدامة الإمدادات الأساسية، بما يلبي احتياجات السكان ويدعم عملية التعافي وإعادة الإعمار.

وتُعدّ مرحلة ما بعد الحرب فرصة استراتيجية لإطلاق مسار جديد للتنمية في غزة. وقد أشارت تقارير دولية، مثل توصيات "الأونكتاد UNCTAD" لسنة 2020، إلى ضرورة رفع الإغلاقات وتيسير الحركة بين غزة والضفة الغربية والعالم، مع تعزيز البنية التحتية الاقتصادية وإنشاء المشاريع التنموية. ومع ذلك، فإن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة نتيجة الحرب الإسرائيلية الأخيرة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023 تجعل الحاجة إلى استجابة مرنة وحاسمة أكثر إلحاحاً.[49]

في هذا السياق، يتطلب تحقيق هذه الأهداف خطوات عملية من صناع القرار والمستثمرين، تهدف إلى تعزيز استقلالية الاقتصاد الغزي، وتقليل اعتماده على "إسرائيل". ويتضمن ذلك الاستثمار في بناء بنية تحتية قوية، وتطوير قطاعيْ المياه والطاقة، والبحث عن بدائل استراتيجية لاستخراج الموارد الطبيعية واستغلالها. إن تبني هذه الاستراتيجية يُمكّن غزة من استعادة قدرتها على التحكم في مسارها التنموي وتحقيق مستقبل مستدام ومستقل.[50]

رابعاً: أدوار الفاعلين الرئيسيين في دعم استراتيجيات التعافي المبكر وإعادة الإعمار:

تُعدّ مرحلة التعافي المبكر وإعادة الإعمار من المراحل الحيوية لاستعادة استقرار قطاع غزة بعد الحرب التي تعرّض لها، ولتحقيق هذا الهدف، تتطلب العملية تعاوناً وثيقاً بين مختلف الجهات الفاعلة، بدءاً من الحكومة الفلسطينية وصولاً إلى المنظمات الدولية، مروراً بالمجتمع المدني والقطاع الخاص.

[49] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، "التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني: إفقار غزة تحت الحصار،" الأمم المتحدة، جنيف، 2020، ص Viii، في:
https://unctad.org/system/files/official-document/gdsapp2020d1_ar.pdf

[50] حسين لداودة، "فرص الاستثمار في قطاع غزة بعد الحرب،" مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2024، في:
https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655140#_edn10

يشـــترك جميع هذه الأطراف في أداء أدوار محورية ومتكاملة لضـــمان التنفيذ الشـــامل والمســـتدام لاستراتيجيات التعافي وإعادة الإعمار، ونستعرض هذه الأدوار فيما يلي:[51]

1. الحكومة الفلسطينية:

- تنسـيق الجهود بين مختلف الجهات لضـمان توحيد الرؤى وتناغم العمل لوضـع خطة مناسـبة لعملية الإعمار.

- صـــياغة رؤية وطنية شـــاملة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، مع إعداد استراتيجيات واضحة تتماشى مع احتياجات المجتمع وأولوياته.
- الإشـراف على تخصـيص الموارد المتاحة لضـمان الاسـتخدام الأمثل، ومتابعة تنفيذ الخطط بشكل دوري لضمان تقدّم العملية وفقاً للأهداف المحددة.

2. المنظمات الدولية والإغاثية:

- تقديم الدعم المالي والتقني والمســاعدات الإنســانية الطارئة لتلبية الاحتياجات الأســاســية للمجتمعات المتضررة.
- الإسهام في إزالة الأنقاض وترميم البنية التحتية، مما يسرّع من عودة الحياة إلى طبيعتها.
- تعزيز التعاون بين الشركاء المحليين والدوليين لضمان استدامة الجهود وتحقيق التعافي على المدى الطويل.

3. المجتمع المدني والمنظمات المحلية:

- إشراك السكان المحليين في جميع مراحل التعافي لضمان توافق المشاريع مع احتياجاتهم الحقيقية.
- تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لمساعدة الأفراد المتضررين على تجاوز الصدمات وإعادة الاندماج في المجتمع.

---

[51] تمّ الاستعانة في صياغة وتحديد أدوار الفاعلين في تنفيذ استراتيجيات التعافي المبكر وإعادة الإعمار من خلال جلسة نقاش، "مجموعة بؤرية"، الفئة المستهدفة عدد 11 من الخبراء والمختصين في مجال الاقتصاد والتنمية ونخب مجتمعية، غزة، 2025/1/20.

- إجراء مسوحات مجتمعية لتحديد الاحتياجات الملحّة للسكان.
- ضمان توزيع المساعدات بشكل عادل وشفاف.
- إطلاق حملات مجتمعية لتحفيز السكان على المشاركة في جهود الإعمار.

4. القطاع الخاص:

- تمويل المشاريع الاستثمارية التي تسهم في إنعاش الاقتصاد المحلي.
- توفير فرص عمل محلية تقلّل من معدلات البطالة وتساعد في تحسين مستوى المعيشة للسكان.
- دعم استخدام التكنولوجيا والابتكار لتحسين كفاءة عمليات إعادة الإعمار.

5. الدول الداعمة والمؤسسات المانحة:

- توفير الدعم المالي الكافي لإعادة الإعمار، وتقديم الدعم الديبلوماسي لتخفيف الحصار وضمان التدفق المستمر للمساعدات.
- إعادة بناء البنية التحتية الحيوية من خلال تنفيذ مشاريع كبرى مثل بناء المستشفيات والمرافق العامة بالتعاون مع الخبرات الدولية.
- تدريب الكوادر المحلية على إدارة المشاريع والبناء وِفق المعايير الدولية.

خامساً: النتائج والتوصيات:

1. النتائج:

كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج التي تسلّط الضوء على حجم الخسائر والأضرار التي تكبّدها قطاع غزة في مختلف المجالات وعلى جميع الأصعدة، كما أبرزت التحديات التي تُعيق جهود التعافي وإعادة الإعمار، مؤكّدة الحاجة الملحة إلى تكاتف جميع الأطراف لتطبيق استراتيجيات مبتكرة تسرّع من عملية التعافي المبكر وإعادة الإعمار، وفيما يلي أبرز ما توصلت إليه الدراسة:

- **حجم الدمار الكبير يستدعي استجابة شاملة وطويلة المدى:** الدمار الهائل الذي لحق بالبنية التحتية والمنازل والمرافق الحيوية يفرض ضرورة وضع خطط استجابة مستدامة تركّز على إعادة بناء القطاع بشكل كامل ويراعي احتياجات السكان المتزايدة.

- **القيود الإسرائيلية المستمرة تعرقل جهود إعادة الإعمار بشكل كبير:** السياسات التقييدية الإسرائيلية، بما في ذلك الحصار المشدَّد والقيود على دخول مواد البناء، تشكِّل عقبة رئيسية أمام تنفيذ عمليات إعادة الإعمار بكفاءة وسرعة.
- **الحاجة الماسَّة لتعزيز التعاون بين الفاعلين المحليين والدوليين:** لا يمكن مواجهة التحديات الناجمة عن هذه الحرب إلا من خلال تكاتف الجهود بين المنظمات المحلية والدولية، بما يضمن الاستجابة للاحتياجات العاجلة وتحقيق نتائج ملموسة على المدى البعيد.
- **الحاجة إلى التمويل الدولي الكافي لإعادة الإعمار والحاجة إلى استثماره بفعالية لتحقيق التنمية المستدامة:** تتطلب الأوضاع في غزة بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة توفير تمويل دولي كافٍ لإعادة الإعمار، مع ضرورة توجيه هذا التمويل واستثماره بشكل فعّال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار طويل الأمد.

2. التوصيات:

في ضـوء النتائج التي توصـلت إليها الدراسـة، ومن أجل تنفيذ اسـتراتيجيات التعافي المبكر وإعادة إعمار قطاع غزة بعد الحرب الإسرائيلية المدمِّرة، توصي الدراسة بما يلي:

- **تحييد ملف الإعمار عن التجاذبات السياسية:** ضرورة فصل جهود إعادة الإعمار عن الخلافات السياسية، مع التركيز على تسريع عمليات التعافي.
- **رفع الحصـار:** تكثيف الجهود الدولية للضـغط من أجل إنهاء القيود المفروضـة على إدخال المواد الأساسية اللازمة للإعمار.
- **التخطيط الاسـتراتيجي الشـامل:** إعداد خطة وطنية متكاملة لإعادة الإعمار تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وتضمن تحقيق تنمية مستدامة.
- **تعزيز الشـفافية والمسـاءلة:** إنشـاء آليات رقابة فعّالة لضـمان الاسـتخدام الأمثل للموارد المالية المخصصة للإعمار.
- **تمكين المجتمع المحلي:** إشـراك السـكان المتضـرِّرين في مراحل التخطيط والتنفيذ لتعزيز الإحسـاس بالمشاركة والمسؤولية.
- **اسـتخدام التكنولوجيا المسـتدامة:** تبنّي تقنيات حديثة ومواد بناء صـديقة للبيئة لتسـريع عمليات الإعمار وتحقيق استدامة طويلة الأجل.